

قلت **سئل الحلبي** ما كفاية حد ولا تأخير للعذر ولا  
شفاة في استطاق **الثانية** ولو وطئ زوجته فباحقت بكرا  
فصلت من مائة فالعول له وعلى زوجته الحد والمهر  
على الصبية الجلد واما القيادة فهي لجميع بين الرجال والنساء  
للزنا أو الرجال والصبيان للوطئ وثبت بشاهدين أو  
الأقرار مني واحد في حصة وخمسين وسبعون جلده قيل  
يملق رأسه ويشتر ويتوسى فيه المحرم والعبد والمسلم والكافر  
وينفي بأول مرة وقال المفيد في **الثالثة** والأول المروي ولا  
يزعم المرأة ولا **الحصل الثالث** في حد القذف ومقاصد  
أربعة الأولى الزم موجب وهو الرمي وبالزنا والوطئ  
وكذا الرقائل أيامه وكان في غيره بابي لغة اتفق إذا كان مضمرة

للعتق

مفيدة للعتق في عرف التاميل ولا يجتمع جهالة قاتل  
يذتها وكذا الرقائل لمن أقرتنيوية لست ولدي ولو  
زناك ابوك فالعتق لبيته أو بنت بلاء أمك  
فالعتق لامه ولو قال يا ابن الزانية فالعتق لهما  
وثبت الحد إذا كانا مسلمين ولو كان الطواحد كافرا  
ولو قال للمسلمين الزانية وامه كافرة فلا شبهة التبر  
وفي النهاية يحد ولو قال يا زوج الزانية فالحد لهما ولو  
قال يا ابا الزانية أو اخا الزانية فالحد للسوية الى الزنادق  
الموجده ولو قال زنايت بغلانة فله واحد حد وفي ثبوت المرأة  
تردد والتعريف **بوجوب التعريف** وكذا الرقائل لامرأة طهر  
احدك عن ذمها أو قال لعينيه ما يوجب اذى كالجحيم